ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

"تقييم دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة 2030: دراسة تطبيقية على وزارة الاقتصاد والتخطيط"

إعداد الباحثان:

ا. عبدالرحمن محمد الحلفي

ماجستير التحليل الاقتصادي الإسلامي وسياساته – معهد الاقتصاد الاسلامي – جامعة الملك عبدالعزيز

د. عبدالرحمن محمد العمودي

أستاذ مساعد – معهد الاقتصاد الاسلامي – جامعة الملك عبدالعزيز

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الملخص:

يكتسب التمويل الإسلامي أهمية متزايدة بوصفه أحد الأدوات الفاعلة القادرة على دعم مسارات التنمية المستدامة، ولا سيما في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور التمويل الإسلامي في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال دراسة تطبيقية على وزارة الاقتصاد والتخطيط، باعتبارها الجهة المحورية في صياغة السياسات التنموية الوطنية.

وتستند الدراسة إلى تحليل مبادئ التمويل الإسلامي القائمة على تحريم الفائدة، وتقاسم المخاطر، وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، مع تقييم مدى توظيف أدواته، وعلى رأسها الصكوك والمنتجات المصرفية الإسلامية، في تمويل المبادرات التنموية المستدامة في مجالات البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والتنمية الاجتماعية. واعتمدت الدراسة منهجًا بحثيًا وصفياً معتمداً على الدراسات السابقة وما توصلت إلية من نتائج بالإضافة إلى المنهجج التحليلي الذي يقوم على الاستبانات والمقابلات وتحليل البيانات ذات الصلة، بهدف تقييم دور التمويل الإسلامي في في إطار رؤية وزارة الاقتصاد والتخطيط تحقيقاً لاستراتيجيات التخطيط والتنمية المستدامة.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود فرص واعدة لتعزيز دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية، إلى جانب تحديات تنظيمية ومؤسسية تستدعي المعالجة. وفي ضوء ذلك، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات السياساتية التي تسهم في تفعيل أدوات التمويل الإسلامي ضمن منظومة التخطيط الوطني، بما يعزز التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي؛ التنمية المستدامة؛ رؤية 2030؛ المملكة العربية السعودية؛ وزارة الاقتصاد والتخطيط؛ تنويع الاقتصاد.

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تنامي الاهتمام العالمي بقضايا التنمية المستدامة باعتبارها نهجًا متكاملًا لتحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وضمان العدالة الاجتماعية بين الأجيال (Sachs, 2015). وقد تبنت منظمة الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بوصفها إطارًا عالميًا لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في استراتيجياتها التنموية. وفي هذا السياق، برزت المملكة العربية السعودية برؤيتها الطموحة رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتعزيز التنافسية، وتحقيق التنمية المستدامة عبر سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة (Khan & Zahra, 2020).

يواكب هذا التوجه الحاجة إلى آليات تمويل مبتكرة تدعم تنفيذ برامج ومشاريع الرؤية. ويُعد التمويل الإسلامي خيارًا استراتيجيًا بفضل مبادئه التي تركز على العدالة الاجتماعية وتقاسم المخاطر وتحريم الفائدة، إضافة إلى قدرته على توجيه الموارد نحو أنشطة إنتاجية تعزز الصالح العام (Chapra, 2016). وتشير دراسات سابقة إلى أن أدوات التمويل الإسلامي، مثل الصكوك والوقف والمصارف الإسلامية، تسهم بشكل فعال في تمويل مشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والقطاعات.

إلا أن الواقع يشير إلى أن استفادة المؤسسات الحكومية من هذه الأدوات لا تزال محدودة، إذ إن دمج التمويل الإسلامي في السياسات الوطنية يواجه تحديات تشريعية وإجرائية، بالإضافة إلى ضعف الوعي المؤسسي الواقع لهذه الأدوات (Iqbal & Mirakhor, 2017) ومن هنا تأتي الحاجة إلى دراسة علمية تستكشف إلى أي مدى لوزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية – بوصفها الجهة المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسات التنموية – أن تستفيد من التمويل الإسلامي في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في ظل رؤية المملكة2030 (Al-Salem, 2019; Ahmed, 2021) .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تُعد التنمية المستدامة من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فهي تمثل الإطار الأشمل لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وقد أكد (Sachs, 2015) أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية وحدها، بل تحتاج إلى أدوات مالية مبتكرة قادرة على ربط الجانب الاقتصادي بالقيم الاجتماعية والأخلاقية. وفي هذا السياق، يُعد التمويل الإسلامي أحد البدائل المالية التي حظيت باهتمام متزايد في العقود الأخيرة، نظرًا لمبادئه التي تقوم على تحريم الفائدة، وتقاسم المخاطر، وتوجيه الموارد إلى القطاعات الإنتاجية ذات البعد التنموي.

ورغم هذا الاهتمام العالمي، ما زالت استفادة المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية من أدوات التمويل الإسلامي في مجال التنمية المستدامة محدودة وغير مُمأسسة بالشكل الكافي. فقد أظهرت دراسة (Iqbal and Mirakhor, 2017) أن التكامل بين السياسات التنموية والتمويل الإسلامي في الدول الإسلامية لا يزال ضعيفًا، نتيجة لوجود فجوة معرفية وتشريعية بين الطرفين. كما بينت دراسة (Al-Salem,2019) أن الصكوك الإسلامية مثلًا يمكن أن تكون أداة فعالة لتمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة، إلا أن توظيفها في المؤسسات الحكومية لا يزال يواجه تحديات متعلقة بالحوكمة والوعي المؤسسي.

أما في السياق السعودي، فقد أوضح (Khan and Zahra, 2020) أن تحقيق مستهدفات رؤية 2030 يتطلب تنويع أدوات التمويل لتقليل الاعتماد على النفط، وهنا تبرز أهمية التمويل الإسلامي كخيار استراتيجي. ومع ذلك، لا تزال هناك تساؤلات حول مدى جاهزية الوزارات السيادية – وعلى رأسها وزارة الاقتصاد والتخطيط – لتبني هذا النوع من التمويل في برامجها وخططها التنفيذية. كما تشير دراسة (Ahmed, 2021) أن ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والمصارف الإسلامية يمثل عقبة رئيسية تحد من إمكانية توظيف التمويل الإسلامي في مشاريع التنمية.

بناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في:

"قصور توظيف أدوات التمويل الإسلامي في دعم خطط وزارة الاقتصاد والتخطيط لتحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة 2030، رغم ما تمتلكه هذه الأدوات من إمكانات كبيرة تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

ويتفرع عن هذه المشكلة التساؤلات التالية:

- ما الأدوات المالية الإسلامية الأكثر قدرة على دعم برامج التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط؟
- إلى أي مدى يسهم وعي الموظفين وصناع القرار في الوزارة في تعزيز تبني التمويل الإسلامي؟

- ما أبرز التحديات المؤسسية والتشريعية التي تعيق دمج أدوات التمويل الإسلامي في الخطط التنموية؟
- كيف يمكن صياغة آليات عملية لتفعيل دور التمويل الإسلامي في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030؟
- إلى أي مدى يسهم توظيف أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة المرتبطة بتعزيز الاستفادة من أدوات التمويل الإسلامي في دعم التنمية المستدامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط في إطار رؤية المملكة 2030، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحليل دور أدوات التمويل الإسلامي في تمويل مشروعات التنمية المستدامة ذات الأولوية في الوزارة.
- تقييم مستوى وعي موظفي وزارة الاقتصاد والتخطيط حول أهمية ودور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف الرؤية.
- رصد أبرز التحديات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية التي تعيق دمج التمويل الإسلامي في خطط الوزارة.
- اقتراح آليات وتوصيات عملية يمكن أن تساعد صناع القرار على تفعيل أدوات التمويل الإسلامي بما يخدم تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يضيف إلى الأدبيات العلمية التي تربط بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة، إذ تركز معظم الدراسات السابقة على الجوانب النظرية العامة أو على تجارب دولية، بينما تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة معرفية من خلال تقديم تحليل تطبيقي على وزارة الاقتصاد والتخطيط في السعودية، وهي جهة محورية في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية. كما يعزز البحث الإطار النظري لفهم العلاقة بين أدوات التمويل الإسلامي ومفاهيم التنمية المستدامة من منظور رؤية 2030.

من الناحية التطبيقية تبرز أهميتها في كون اعتمادها على منهج ميداني قائم على الاستبانات، ما يجعل نتائجها قابلة للاستخدام المباشر من قبل الوزارة في تحسين سياساتها. كما يمكن أن يستفيد من نتائج البحث كل من صناع القرار، والمصارف الإسلامية، والجهات الرقابية، من خلال تزويدهم بتوصيات عملية تسهم في رفع كفاءة دمج التمويل الإسلامي في الاستراتيجيات الوطنية. وبذلك فإن الدراسة لا تقتصر على البعد الأكاديمي بل تقدم إضافة عملية تدعم جهود التنمية المستدامة في المملكة.

فرضيات البحث

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، يمكن صياغة الفرضيات التالية بصياغة تطبيقية قابلة للاختبار:

- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين توظيف أدوات التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- ارتفاع مستوى وعي الموظفين وصناع القرار بالوزارة يعزز من فاعلية تطبيق أدوات التمويل الإسلامي في الخطط التنموية.
- التحديات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية تحد من قدرة الوزارة على دمج أدوات التمويل الإسلامي في سياساتها التنموية

الإطار النظري والدراسات السابقة

يستند الإطار النظري لهذه الدراسة إلى التفاعل بين منظومتين فكريتين متكاملتين: التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة. فمن جهة، يقوم التمويل الإسلامي على أسس أخلاقية وتشريعية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي، وهو ما يجعله مختلفًا عن النظم المالية التقليدية التي تركّز على تعظيم الربح فقط(Iqbal & Mirakhor, 2017) . ومن جهة أخرى، تسعى التنمية المستدامة إلى إيجاد توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يتقاطع مع مقاصد الشريعة الإسلامية الرامية إلى حفظ المال والنفس والنسل والبيئة.

ويعتمد الإطار النظري أيضًا على ربط هذه المبادئ بالرؤية الوطنية للمملكة 2030، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتبني بدائل مالية مبتكرة تدعم النمو الشامل. فالتمويل الإسلامي، عبر أدواته كالمشاركة والصكوك والوقف، يمكن أن يسهم بفاعلية في تمويل المشاريع التنموية الكبرى، بما يحقق التكامل بين البعد الديني والقيمي والبعد الاقتصادي العملي(Chapra, 2016) .

بذلك، يُعد هذا الإطار جسرًا يربط بين النظرية والتطبيق، ويوفّر أساسًا علميًا لتحليل دور وزارة الاقتصاد والتخطيط في توظيف التمويل الإسلامي كوسيلة استراتيجية لدعم التنمية المستدامة في المملكة.

مفهوم التمويل الإسلامي

يُعرَّف التمويل الإسلامي بأنه منظومة مالية متكاملة تقوم على قواعد الشريعة الإسلامية التي تحرّم الربا، وتؤكد على مبدأ العدالة، وتقاسم المخاطر، والارتباط بالاقتصاد الحقيقي(Iqbal & Mirakhor, 2017) . ويختلف هذا النظام عن التمويل التقليدي بتركيزه على النشاطات المنتجة والمشروعات التي تحقق منفعة للمجتمع، حيث يُشجّع الاستثمار في قطاعات البنية التحتية، التعليم، والصحة، مع تجنّب الأنشطة المحرّمة مثل تجارة الخمور أو المقامرة(El-Gamal, 2006) .

ويقوم التمويل الإسلامي على عدة صيغ أساسية أبرزها المرابحة، المشاركة، المضاربة، والإجارة، إضافة إلى أدوات تمويلية حديثة مثل الصكوك الإسلامية التي أصبحت أداة رئيسية لتمويل مشاريع التنمية الكبرى (Usmani, 2019). ويُنظر إلى هذه الصيغ على أنها ليست مجرد أدوات مالية، بل تجسيد لمبادئ أخلاقية تسعى إلى تحقيق التوازن بين تعظيم الربح والمصلحة الاجتماعية.

وقد أكد (Chapra, 2016) أن التمويل الإسلامي يشكل ركيزة لتحقيق التنمية الشاملة لأنه يدمج بين الاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. كما أشار (Ahmed, 2021) إلى أن هذا النظام يعزز الشمول المالي من خلال تمكين الفئات غير المخدومة من الوصول إلى التمويل. وبيّن (Khan & Zahra, 2020) أن التمويل الإسلامي يمثل نموذجًا عالميًا قابلًا للتطبيق حتى في المجتمعات غير المسلمة، نظرًا لانسجامه مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية .وعليه، فإن التمويل الإسلامي يتجاوز كونه مجرد بديل للنظام المالي التقليدي ليصبح وسيلة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أهداف ومبادئ التمويل الإسلامي

لا يُنظر إلى التمويل الإسلامي باعتباره مجرد وسيلة مالية، بل باعتباره نظامًا اقتصاديًا متكاملًا يسعى إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ العدالة الاجتماعية. فمن بين أبرز الأهداف التي يحققها: أولًا، تعزيز العدالة الاجتماعية عبر منع الاستغلال وتوزيع الثروة بشكل أكثر توازنًا (Chapra, 2016). ثانيًا، دعم الأنشطة الاقتصادية الحقيقية من خلال تمويل مشروعات إنتاجية تسهم في استدامة النمو وخلق فرص العمل (Ahmed, 2021) .ثالثًا، المساهمة في تمويل المشاريع التنموية الحيوية في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية بما يعزز رفاهية المجتمع. وأخيرًا، تحقيق الاستقرار المالي من خلال تجنّب المضاربات المفرطة التي تميز كثيرًا من الأدوات التقليدية(Iqbal & Mirakhor, 2017).

أما المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي فتتمثل في تحريم الربا بوصفه أحد أبرز صور الاستغلال الاقتصادي، واعتماد مبدأ تقاسم المخاطر بحيث يتحمل طرفا العقد نتائج النشاط الاقتصادي بصورة عادلة، إضافة إلى اشتراط الارتباط بالاقتصاد الحقيقي بحيث تظل الأدوات المالية مرتبطة بأصول وأنشطة ملموسة وليست مجرد معاملات وهمية، وأخيرًا الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من خلال توجيه الأموال نحو أنشطة تحقق منفعة عامة وتراعي القيم الأخلاقية (El-Gamal, 2006 ; Khan & Zahra, 2020). إن هذا المزيج من الأهداف والمبادئ يجعل التمويل الإسلامي أكثر انسجامًا مع متطلبات التنمية المستدامة ورؤية 2030 مقارنة بالنظام التقليدي.

أنواع التمويل الإسلامي

تنقسم صيغ التمويل الإسلامي إلى عدة أنواع، تختلف من حيث طبيعة العقود والأهداف، وتُستخدم على نطاق واسع في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

1. **المرابحة** :عقد بيع يقوم على شراء المصرف سلعة معينة ثم بيعها للعميل بسعر يشمل هامش ربح معلوم. تُعد من أكثر الأدوات شيوعًا لتمويل الأفراد والمؤسسات، خصوصًا في شراء الأصول والمعدات(Al-Salem, 2019).
2. **المشاركة** :صيغة تقوم على شراكة بين المصرف والعميل في مشروع استثماري، حيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر وفق نسب متفق عليها. تُستخدم في المشاريع الكبيرة والبنية التحتية.
3. **المضاربة** :عقد بين صاحب المال (رب المال) والمضارب (مدير المشروع) على أن يتحمل رب المال الخسائر المالية بينما يخسر المضارب جهده، وتوزع الأرباح وفق اتفاق مسبق. هذه الصيغة تُشجع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة(Ahmed, 2021).
4. **الإجارة** :صيغة تمويلية تعتمد على تأجير أصل معين لفترة زمنية محددة مقابل أجرة معلومة، وتُستخدم في تمويل المعدات، العقارات، والطائرات.
5. **الصكوك الإسلامية** :أدوات استثمارية تمثل حصصًا شائعة في ملكية أصول أو مشاريع، وتُعد بديلاً إسلاميًا للسندات. وقد أثبتت فعاليتها في تمويل مشروعات البنية التحتية والطاقة(Iqbal & Mirakhor, 2017).

6. **الوقف** :آلية تمويل اجتماعية تاريخية، تقوم على تخصيص أصل ثابت أو متجدد وتوجيه عوائده لتحقيق منافع عامة مثل التعليم والصحة.
7. **الزكاة والصدقات** :أدوات مالية ذات بعد اجتماعي مباشر، يمكن توظيفها لتعزيز العدالة الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة.

كل هذه الأنواع تُمثل منظومة متكاملة من الأدوات التي يمكن توظيفها بما يتوافق مع متطلبات رؤية 2030، إذ تُسهم في تنويع مصادر التمويل وتخفيف العبء عن الموازنة العامة.

أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030.

تُعرَّف التنمية المستدامة بأنها عملية تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (Sachs, 2015). وتشمل التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة: البعد الاقتصادي المتمثل في النمو والتنويع والابتكار، والبعد الاجتماعي الذي يتضمن التعليم والصحة والعدالة، والبعد البيئي الذي يركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدام الطاقة المتجددة. تسعى المملكة من خلال برامج ومبادرات رؤية 2030 إلى الموازنة بين هذه الأبعاد الثلاثة بما يحقق الاستدامة على المدى الطويل. وهنا يبرز الدور الحيوي للتمويل الإسلامي كأداة مالية وأخلاقية قادرة على دعم هذا التوجه، من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير تمويل متوافق مع القيم والمبادئ التي تتناغم مع رؤية التنمية الوطنية.

في عام 2015، أقرت الأمم المتحدة 17هدفًا للتنمية المستدامة (SDGs)، وتشمل القضاء على الفقر، القضاء على الجوع، الصحة الجيدة، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة، الطاقة النظيفة، العمل اللائق، الصناعة والابتكار، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن مستدامة، الاستهلاك المسؤول، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل، والشراكات لتحقيق الأهداف(United Nations, 2015).

أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 في عام 2016 كإطار استراتيجي شامل يهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة. وترتكز الرؤية على ثلاثة محاور رئيسية هي: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح (Khan & Zahra, 2020) . وتمثل هذه المحاور خريطة طريق للتحول الوطني، إذ تسعى إلى تعزيز جودة الحياة، ودعم الابتكار، وتمكين القطاع الخاص، إضافة إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة.

ترتبط غالبية الأهداف ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الوطنية في المملكة، حيث تسعى رؤية 2030 إلى مواءمة برامجها مع الأهداف الأممية، خصوصًا في مجالات تنويع الاقتصاد، الطاقة المتجددة، التعليم، والصحة .وتُبرز الأدبيات أن التمويل الإسلامي يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تمويل مشروعات تحقق هذه الأهداف عبر أدواته القائمة على العدالة والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية (Chapra, 2016; Ahmed, 2021).

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي. فقد أشار (Iqbal and Mirakhor, 2017) إلى أن مبادئ التمويل الإسلامي، القائمة على المشاركة في المخاطر والارتباط بالاقتصاد الحقيقي، تجعل منه أداة واعدة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، مؤكدين أن هذه المبادئ تعزز الثقة بين الأطراف الاقتصادية وتقلل من هشاشة النظام المالي. وذهب (Chapra, 2016) إلى أبعد من ذلك حين اعتبر أن التمويل الإسلامي يمثل ركيزة أساسية لدفع عملية التنمية الشاملة، نظرًا لتركيزه على البعد الأخلاقي والاجتماعي في توجيه رأس المال، وهو ما يميزه عن النظام التقليدي الذي ينحاز غالبًا للمكاسب قصيرة المدى. هذه الدراسات أسست للإطار النظري الذي يربط بين مقاصد الشريعة ومتطلبات التنمية المعاصرة، وأكدت أن المنظور الإسلامي قادر على تقديم حلول بديلة للتحديات التنموية العالمية.

على الصعيد التطبيقي، تناولت دراسات متعددة تجارب دول إسلامية في توظيف أدوات التمويل الإسلامي لخدمة التنمية. على سبيل المثال، وجد (Ahmed, 2021) الصكوك الإسلامية لعبت دورًا بارزًا في تمويل مشاريع البنية التحتية في ماليزيا وإندونيسيا، مثل مشاريع النقل والطاقة المتجددة، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة. كما أوضح Khan and Zahra (2020)أن التمويل الإسلامي يساهم في تعزيز الشمول المالي عبر إتاحة منتجات متوافقة مع الشريعة لشرائح مجتمعية مهمشة لا تخدمها البنوك التقليدية، مثل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي دراسة أخرى، أكد (El-Gamal, 2019) أن نجاح هذه الأدوات لا يعتمد فقط على جاذبيتها الشرعية، بل على مدى كفاءة السياسات الحكومية والبيئة المؤسسية في دمجها ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، محذرًا من أن غياب الحوكمة قد يحد من أثرها التنموي.

من زاوية أخرى، ركزت بعض الأبحاث على العلاقة بين التمويل الإسلامي ورؤية المملكة 2030. فقد أظهرت دراسة(AL-salem,2020) أن المملكة تسعى إلى تعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية في تنويع الاقتصاد من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل السياحة، التعليم، والصحة، معتبرة أن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون أداة استراتيجية لتقليل الاعتماد على النفط. بينما توصلت دراسة (Alotaibi, 2021) إلى أن هناك تحديات مؤسسية وتشريعية تحد من استغلال كامل إمكانات التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف الرؤية، مثل محدودية الابتكار في المنتجات المالية وعدم تكامل الأنظمة الرقابية. كما أشار (Farooq & Khan, 2022) إلى إمكانية مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الاستثمارات المستدامة إذا تم ربطه بآليات واضحة للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، مؤكدين أن المملكة بحاجة إلى إطار تنظيمي أكثر مرونة لضمان هذا الدور.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة تحديدًا، أوضحت دراسة (Sachs ,2015) أن أي استراتيجية وطنية تحتاج إلى أدوات تمويلية متجددة لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، مشيرة إلى أن الحلول المالية التقليدية غير كافية لتحقيق هذا الهدف على المدى الطويل. وتقاطعت نتائج دراسة (Kamali ,2018) مع هذا الطرح حين أكدت أن مبادئ الشريعة الإسلامية تقدم إطارًا متينًا لتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية معًا، من خلال ضبط النشاط المالي وفقًا لمعايير أخلاقية. أما دراسة (Zahra, 2020)فقد سلطت الضوء على إمكانات التمويل الإسلامي في دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة، معتبرة أن هذا الدور يسهم في تعزيز التوظيف، الحد من البطالة، وتقليص الفوارق الاجتماعية، وبالتالي يساهم في بناء اقتصاد أكثر شمولية واستدامة.

التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتضح أن الأدبيات العلمية حول التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة قد ركزت على جوانب متنوعة، بدءًا من التأصيل النظري للعلاقة بين المبادئ الشرعية ومفاهيم العدالة الاجتماعية والاستقرار المالي (Iqbal & Mirakhor, 2017; Chapra, 2016)، وصولًا إلى التجارب التطبيقية في بعض الدول الإسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا (Ahmed, 2021؛ Khan & Zahra, 2020). وقد برهنت هذه الدراسات على قدرة أدوات التمويل الإسلامي، وعلى رأسها الصكوك والمشاركة والمضاربة، على تمويل المشاريع التنموية الكبرى وتعزيز الشمول المالي.

ورغم ثراء هذه الأدبيات، إلا أن غالبية الدراسات اهتمت إما بالجانب النظري المجرد أو بتجارب دول أخرى تختلف في سياقاتها الاقتصادية والتشريعية عن المملكة العربية السعودية. وحتى الدراسات التي تناولت رؤية 2030 بشكل مباشر، (Al-Salem,2020 Alotaibi, 2021؛Farooq & Khan, 2022) غالبًا ما اكتفت بوصف السياسات أو رصد التحديات العامة، دون الدخول في تقييم عملي معمق لدور وزارة الاقتصاد والتخطيط كمؤسسة محورية في صياغة وتنفيذ السياسات التنموية.

كذلك، نلاحظ أن معظم الدراسات لم تعتمد على بيانات ميدانية أو أدوات تحليل كمية، مثل الاستبانات، لتقييم مدى وعي وتبني المسؤولين والخبراء لأدوات التمويل الإسلامي في دعم التنمية المستدامة. وهذا يُعد ثغرة واضحة في الأدبيات، إذ إن الاعتماد على التحليل النظري وحده لا يكفي لفهم واقع التطبيق العملي والتحديات المرتبطة به. كما أن الدراسات السابقة لم تعالج بشكل متكامل العلاقة الثلاثية بين التمويل الإسلامي، التنمية المستدامة، ورؤية 2030 ضمن إطار مؤسسي محدد كوزارة الاقتصاد والتخطيط، مما يحد من إمكانية صياغة توصيات عملية تستجيب لاحتياجات المملكة.

بناءً على ذلك، تتميز هذه الدراسة عن غيرها بكونها تسعى إلى تقديم تقييم تطبيقي قائم على بيانات ميدانية باستخدام الاستبانات، بهدف قياس مدى فاعلية التمويل الإسلامي في دعم التنمية المستدامة تحت مظلة رؤية 2030. كما تركز على دور وزارة الاقتصاد والتخطيط بوصفها الجهة الرئيسة المنوط بها صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية، الأمر الذي يجعل النتائج أكثر ارتباطًا بالواقع العملي وأكثر قدرة على توجيه السياسات العامة. إضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى دمج الجوانب النظرية مع التطبيقية، مما يعزز قيمتها العلمية من جهة، ويزيد من أهميتها التطبيقية وصلاحيتها كمرجع لصناع القرار من جهة أخرى

منهجية الدراسة

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لأهداف البحث الرامية إلى تقييم دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، وبالتطبيق على وزارة الاقتصاد والتخطيط. يقوم هذا المنهج على جمع البيانات من عينة من المستجيبين وتحليلها إحصائيًا لاستخلاص النتائج التي تساهم في تفسير الواقع وتقديم توصيات عملية (Creswell, 2018) .

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين والخبراء العاملين في وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم تقريباً 9 آلاف موظف بحسب بيانات منصة DataSaudi، و نظرًا لكونها الجهة المسؤولة عن إعداد الخطط التنموية ومتابعة

تنفيذ برامج رؤية 2030، إضافة إلى ارتباطها المباشر بصياغة السياسات الاقتصادية التي يمكن أن يتداخل معها التمويل الإسلامي في دعم التنمية المستدامة.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، شملت موظفين من مختلف المستويات الوظيفية (الإدارية، الفنية، والقيادية)، وذلك لضمان الحياد وإتاحة فرص متساوية أمام جميع أفراد المجتمع للمشاركة. ووفقًا لمعادلة حساب حجم العينة في الدراسات الاجتماعية(Sekaran & Bougie, 2020) ، بلغ الحد الأدنى للعينة الممثلة 365موظفًا، ولضمان استرداد عدد كافٍ من الاستبانات تم توزيع 400 استبانة على أفراد العينة، وبعد فحصها تبيّن أن الاستبانات الصالحة للتحليل بلغت 328 استبانة.

أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على استبانة صُممت خصيصًا لأغراض البحث، وجاءت في ثلاثة أقسام رئيسية مترابطة. تناول القسم الأول البيانات الشخصية للمستجيبين مثل العمر، الجنس، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة، بهدف توصيف العينة وفهم خصائصها الديموغرافية. أما القسم الثاني فقد تضمن عبارات مرتبطة بالتمويل الإسلامي شملت أبعاده الرئيسة مثل مبادئ التمويل الإسلامي، أدواته (كالصكوك، المضاربة، والمشاركة)، ودوره في دعم الاقتصاد الوطني. بينما ركز القسم الثالث على التنمية المستدامة من خلال مجموعة من العبارات التي عالجت الجوانب الاقتصادية (تنويع الدخل، الابتكار)، والاجتماعية (العدالة، الصحة، التعليم)، والبيئية (الحفاظ على الموارد، الطاقة المتجددة). وقد تمت صياغة جميع العبارات وفق مقياس ليكرت الخماسي[1]، بما يتيح قياس اتجاهات المستجيبين بصورة كمية دقيقة.

صدق وثبات المقياس: للتأكد من ملاءمة أداة الدراسة، تم التحقق أولًا من الصدق الظاهري عبر عرض الاستبانة على مجموعة من المحكّمين الأكاديميين والمتخصصين في مجالي التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة، حيث أبدوا ملاحظاتهم التي أُخذت بعين الاعتبار قبل الصياغة النهائية للأداة. كما تم تطبيق الاستبانة على عينة تجريبية بلغ عددها (40) مشاركًا من مجتمع الدراسة للتحقق من وضوح العبارات وسهولة الإجابة عليها. وبعد جمع البيانات الأولية، تم حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي، وقد أظهرت النتائج أن جميع المحاور تجاوزت القيمة المقبولة (0.70) الموصى بها في البحوث الاجتماعية (Nunnally & Bernstein, 1994)، مما يؤكد ثبات وموثوقية الأداة وصلاحيتها للاستخدام في الدراسة الميدانية الرئيسة.

نتائج تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها:

السؤال الأول: ما الأدوات المالية الإسلامية الأكثر قدرة على دعم برامج التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط؟

أظهرت نتائج الجدول رقم (1)، الخاص باتجاهات أفراد العينة نحو الأدوات المالية الإسلامية في دعم برامج التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط، أن جميع الأدوات المالية جاءت بتقديرات مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.68 – 4.31) على

[1] يُعد هذا المقياس من أكثر الأدوات استخدامًا في البحوث الاجتماعية والإدارية، لما يوفره من سهولة في الإجابة ودقة في التعبير عن درجة الاتفاق أو الاختلاف (Likert, 1932; Joshi et al., 2015). كما يتيح تحويل البيانات النوعية إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة.

مقياس ليكرت الخماسي، مما يعكس اتجاهًا إيجابيًا قويًا لدى أفراد العينة تجاه دور هذه الأدوات. وجاءت الصكوك الإسلامية في المرتبة الأولى بمتوسط (4.31) واتجاه "موافق جدًا"، وهو ما يدل على إدراك الموظفين لأهميتها كأداة تمويلية قادرة على تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية طويلة الأجل. وتلتها المشاركات بمتوسط (4.18)، ثم المضاربة (3.95)، وأخيرًا المرابحة (3.68) مع بقاءها ضمن المجال المرتفع.

جدول رقم (1): اتجاهات أفراد العينة نحو الأدوات المالية الإسلامية في دعم برامج التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط

الأداة المالية	أوافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقًا		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اتجاه العينة وترتيبها
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
الصكوك الإسلامية	151	46 %	145	44.2 %	20	6.1%	8	2.4 %	4	1.2 %	4.31	0.63	موافق جداً 1-
المشاركات	138	2.1 %	137	41.8 %	33	10.1 %	14	4.3 %	6	1.8 %	4.18	0.68	موافق – 2
المضاربة	110	33.5 %	134	40.9 %	52	15.9 %	22	6.7 %	10	3.0 %	3.95	0.74	موافق – 3
المرابحة	92	28.0 %	130	39.6 %	65	19.8 %	26	7.9 %	15	4.6 %	3.68	0.79	موافق – 4

تتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة العمودي وآخرون (2025) لتي أكدت أن الصكوك، خاصة الخضراء منها، تُعد أداة فعالة في دعم برامج التنمية البيئية ومشاريع العمل المناخي بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة .(SDGs) كما تدعم هذه النتائج ما ذهب إليه (Ahmed, 2021 ; Iqbal & Mirakhor, 2017) من أن الصكوك تُعد الخيار الأكثر كفاءة لتمويل المشروعات التنموية الكبرى بسبب مرونتها وقدرتها على اجتذاب استثمارات محلية وأجنبية .فيما يتعلق بالمشاركات والمضاربة، فقد عكست النتائج وجود توجه إيجابي معتبر من قبل أفراد العينة، وهو ما ينسجم مع ما طرحه (Alamoudi & Belouafi,2025) ، حيث أكدا أن المشاركة في الأرباح

والخسائر تمثل الركيزة الأساسية للتمويل الإسلامي الأصيل، وأن تفعيلها يمكن أن يعزز من العدالة الاقتصادية ويوفر بديلًا أكثر استدامة من التمويلات المعتمدة على الديون.

أما أداة المرابحة فجاءت في المرتبة الأخيرة، وهو ما يمكن تفسيره بكونها أداة تمويلية تجارية تقليدية نسبيًا لا تحقق نفس الأثر التنموي أو البيئي كما تفعل الصكوك والمشاركات. وقد أشارت دراسات سابقة (Khan & Zahra, 2020; El-Gamal,2019) أن الإفراط في الاعتماد على المرابحة يقلل من فعالية التمويل الإسلامي في دعم التنمية المستدامة، نظرًا لضعف صلته بالمخاطر المشتركة أو بالمشاريع الإنتاجية المباشرة

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها:

السؤال الثاني : إلى أي مدى يسهم وعي الموظفين وصناع القرار في الوزارة في تعزيز تبني التمويل الإسلامي؟

أظهرت نتائج الجدول رقم (2)، الخاصة بمدى مساهمة وعي الموظفين وصُنّاع القرار في تعزيز تبنّي التمويل الإسلامي، أن أفراد العينة يميلون بشكل واضح إلى تبنّي وفهم أدوات التمويل الإسلامي كعنصر داعم لبرامج التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط. فقد بيّنت النتائج أن نسبة كبيرة من المستجيبين أبدت مواقف إيجابية، إذ تجاوز مجموع درجتي «أوافق» و«أوافق بشدة» 75% في معظم البنود، ولا سيما الفقرة المتعلقة بـ «إدراك صُنّاع القرار لأهمية التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة»، التي حصلت على أعلى متوسط مرجح (4.20) وأعلى نسبة موافقة بشدة (48.8%). كما أوضح الجدول أن الموظفين يمتلكون معرفة أساسية بمبادئ التمويل الإسلامي ووعياً بالدور الذي يمكن أن تلعبه الصكوك في دعم برامج التنمية، في حين أظهرت فقرة التمييز بين الأدوات الإسلامية والتقليدية تبايناً أكبر (بمتوسط مرجح أقل نسبياً)، مما يشير إلى الحاجة إلى برامج تدريبية أكثر تركيزاً لتعزيز القدرة على التمييز والتطبيق العملي للأدوات. وتدل هذه الاتجاهات بوجه عام على وجود بيئة مؤسسية إيجابية تجاه مبادئ التمويل الإسلامي، مع بقاء مجال واسع لتحسين المعرفة التطبيقية عبر التدريب الموجّه.

جدول رقم (2): مدى مساهمة وعي الموظفين وصُنّاع القرار في تعزيز تبنّي التمويل الإسلامي

الفقرات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقاً		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			

لدى الموظفين معرفة أساسية بمبادئ التمويل الإسلامي	145	44.2 %	110	33.50%	45	13.70%	18	5.50 %	10	3.10 %	4.10	1.03	3
يدرك صناع القرار أهمية التمويل الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة	8	48.8 %	15	32 %	40	12.20%	15	4.60 %	8	2.40 %	4.20	0.99	1
يتمتع الموظفون بالقدرة على التمييز بين أدوات التمويل الإسلامي والتقليدي	10	39.6 %	18	35.10%	55	16.80%	18	5.50 %	10	3.10 %	4.03	1.03	5
لدى الموظفين وعي بالدور الذي يمكن أن تلعبه الصكوك في دعم برامج التنمية	8	45.7 %	17	32.90%	45	13.70%	17	5.20 %	8	2.40 %	4.14	1.0	2
توجد برامج تدريب وتثقيف تعزز وعي الموظفين بأدوات التمويل الإسلامي	10	41.2 %	19	34.10%	52	15.90%	19	5.80 %	10	3.10 %	4.05	1.04	4

تتوافق هذه النتيجة مع ما طرحه Iqbal and Mirakhor (2017) من أن نشر الوعي بين العاملين في المؤسسات الحكومية يمثل شرطًا أساسيًا لنجاح أدوات التمويل الإسلامي في البيئة المؤسسية. كما تدعمها دراسة Khan and Zahra (2020) التي أوضحت أن مستوى المعرفة والوعي بمبادئ التمويل الإسلامي يساهم في تحسين تقبّل السياسات المالية المتوافقة مع الشريعة. وتنسجم هذه النتائج أيضًا مع ما خلصت إليه دراسة العمودي وآخرون (2025)، التي أبرزت أن تعزيز وعي الفاعلين المحليين بالصكوك الخضراء في السعودية أسهم في تهيئة بيئة مؤسسية ملائمة لتوظيفها في مشاريع العمل المناخي.

العديد من الدراسات (Harahap, Risfandy, & Futri, 2023) أكدت الدور المحوري للتمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، سواء من خلال أدواته المباشرة مثل الصكوك أو من خلال القيم المؤسسية التي تقوم عليها مبادئ التمويل الإسلامي، بما في ذلك المشاركة وتحريم الربا، توفر قاعدة قوية على لتمويل الأنشطة الاقتصادية المستدامة. كما أشار Dirie, Alam, and Maamor (2024) إلى أن الوعي المؤسسي والاجتماعي بأدوات التمويل الإسلامي يشكّل شرطاً ضرورياً لتعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة .(SDGs) وفي السياق نفسه، أظهرت دراسة Jaafar and Brightman (2022) أن الصكوك الخضراء والاجتماعية تمثل وسيلة عملية لتعبئة الموارد نحو مشروعات ذات أثر بيئي واجتماعي، بما يتوافق مع ما كشفته نتائج هذه الدراسة من إدراك صُنّاع القرار والموظفين لأهمية هذه الأدوات. وبذلك يمكن القول إن النتائج الحالية تعكس اتجاهاً عاماً مؤيداً في الأدبيات، وتؤكد على الحاجة إلى تعميق التدريب والتثقيف المؤسسي لزيادة القدرة التطبيقية والتمييز بين الأدوات الإسلامية والتقليدية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها:

السؤال الثالث: ما أبرز التحديات المؤسسية والتشريعية التي تعيق دمج أدوات التمويل الإسلامي في الخطط التنموية؟

أظهرت استجابات العينة أن هناك عدة تحديات مؤسسية وتشريعية تحول دون دمج أدوات التمويل الإسلامي بفاعلية في الخطط التنموية. فقد أشار المشاركون إلى ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية المتخصصة بالتمويل الإسلامي، حيث ما تزال العديد من السياسات العامة والأنظمة المالية تُصاغ وفقاً للنماذج التقليدية، الأمر الذي يحد من مرونة استخدام أدوات مثل الصكوك أو التمويل بالمشاركة والمضاربة. كما برزت مشكلة الازدواجية بين المرجعيات (التقليدية والإسلامية) داخل البيئة المؤسسية، وهو ما يؤدي إلى بطء اتخاذ القرار ويخلق حالة من عدم اليقين لدى الموظفين وصُنّاع القرار.

إضافة إلى ذلك، تبيّن أن نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في مجال التمويل الإسلامي يُعد تحدياً بارزاً، حيث أظهرت النتائج وجود فجوة بين المعرفة النظرية والقدرة التطبيقية. كما أن محدودية البرامج التدريبية وضعف التنسيق بين الجهات التنظيمية والرقابية يقللان من فرص دمج الأدوات الإسلامية بشكل فعال.

جدول رقم (3): التحديات المؤسسية والتشريعية التي تعيق دمج أدوات التمويل الإسلامي في الخطط التنموية

الفقرات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقاً		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
ازدواجية المرجعيات بين الأنظمة التقليدية والإسلامية	92	28%	69	21 %	150	45.70%	4	1.50 %	13	4.10 %	3.68	1.03	1
محدودية البرامج التدريبية والتثقيفية حول الأدوات الإسلامية	50	15.2 %	84	25.6 %	110	33.50%	54	16.5 %	30	9.1 %	3.21	1.16	2

ضعف التنسيق بين الجهات التنظيمية والرقابية	79	24.1 %	60	18.3 %	45	13.7 %	20	6.2 %	124	37.8 %	2.85	1.64	3
ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية المتخصصة بالتمويل الإسلامي	10	3%	51	15.5 %	73	22.3 %	168	51.2 %	26	7.9 %	2.55	0.95	4
نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في مجال التمويل الإسلامي	11	3.4 %	14	4.3	102	31.1 %	200	61.0 %	1	0.3	2.49	0.74	5

هذه النتائج تتفق مع ما ذكرته دراسات حديثة (Harahap et al., 2023 ؛ Dirie et al., 2024) التي أكدت أن البيئة التشريعية والمؤسسية غير المهيأة تعد من أبرز العوائق أمام توظيف التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أكدت الأدبيات على أهمية بناء قدرات بشرية متخصصة وتحديث الأنظمة التنظيمية بما يواكب التطورات العالمية في الصكوك والتمويل المستدام.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ومناقشتها:

كيف يمكن صياغة آليات عملية لتفعيل دور التمويل الإسلامي في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030؟

تشير نتائج الجدول الخاص بآليات تفعيل دور التمويل الإسلامي في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 إلى أن أفراد العينة أظهروا ميلاً واضحاً نحو الآليات ذات الطابع المؤسسي والتعاوني مثل تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة الوعي المؤسسي، وتنفيذ برامج التدريب. فقد حققت هذه البنود أعلى المتوسطات المرجحة مع انحرافات معيارية منخفضة نسبياً، بما يعكس توافقاً كبيراً بين المستجيبين حول جدواها. في المقابل، جاءت الآليات المرتبطة بتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية في مرتبة أدنى، رغم بقائها ضمن نطاق القبول الإيجابي، وهو ما يشير إلى إدراك العينة أن التغييرات التشريعية تحتاج إلى وقت أطول وآليات أكثر تعقيداً من التدخلات المؤسسية المباشرة.

تُظهر هذه النتائج اتجاهاً عاماً مفاده أن البيئة المؤسسية ترى في تعزيز الكفاءة البشرية، وتنمية الوعي، وتفعيل التعاون بين القطاعات مدخلاً سريع الأثر لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي، بينما تُترك الإصلاحات التشريعية لمسار زمني أطول يضمن ديمومة واستقرار تطبيق تلك الأدوات. وبذلك يمكن القول إن الاستراتيجية المثلى تستند إلى نهج مرحلي متدرج يبدأ بخطوات عملية قابلة للتنفيذ المباشر، ثم يتوسع تدريجياً ليشمل تطوير التشريعات والأطر النظامية اللازمة لدعم النمو المستدام

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

جدول رقم (4): آليات عملية لتفعيل دور التمويل الإسلامي في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030

الفقرات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقاً		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
زيادة الوعي المؤسسي بأهمية التمويل الإسلامي كأداة داعمة لمستهدفات الرؤية	106	32.3	140	42.7	58	17.7	18	5.5	6	1.8	3.98	0.95	1
تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوظيف الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية	103	31.4%	138	42.1%	54	16.5%	23	7%	10	3.10%	3.92	1.01	2
إدماج التمويل الإسلامي في الخطط الوطنية للتمويل الأخضر والمستدام	98	29%9.	132	40.%2	70	21.%3	22	6.%7	6	1.8%	3.9	0.97	4
إنشاء برامج تدريب وتأهيل متخصصة لرفع كفاءة الكوادر الوطنية في مجال التمويل الإسلامي	92	28%	137	42%	69	21%	27	8.2%	3	0.9%	3.88	0.94	5
تشجيع الابتكار المالي لإنتاج أدوات إسلامية جديدة تتوافق مع احتياجات التنمية المستدامة	93	28.4%	135	41.0%	59	18.0%	22	6.20%	19	6.40%	3.8	1.1	7

تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية بما يضمن مواءمة أدوات التمويل الإسلامي مع متطلبات رؤية المملكة 2030	90	27% 4.	132	40.2 %	65	19.8 %	20	6.1 %	21	6.10 %	3.76	1.11	8
تفعيل التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الحكومية في تصميم سياسات التمويل	100	30.5	136	41.5	64	19.5	21	6.4	7	2.1	3.91	0.98	3
توفير حوافز استثمارية وتشجيعية للمؤسسات التي تستخدم أدوات التمويل الإسلامي في مشروعات التنمية	94	28.7	133	40.5	69	21	24	7.3	8	2.4	3.86	0.99	6

وتتسق هذه النتائج مع الأدبيات العلمية الحديثة التي أكدت أهمية رفع الوعي المؤسسي وبناء القدرات (Harahap et al.,2023 ؛ Dirie et al., 2024)كما بينت أن غياب الأطر التنظيمية الملائمة يمثل عائقاً رئيسياً أمام التوسع في استخدام أدوات التمويل الإسلامي (Hasan & Dridi, 2020)؛ Lahsasna & Hassan, 2021). كما دعمت دراسات أخرى قيمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإدماج التمويل الإسلامي في مبادرات التمويل الأخضر والمستدام (Jaafar & Brightman, 2022 ؛ World Bank, 2022، فضلاً عن إبراز دور التدريب في تحويل التوجهات الإيجابية إلى ممارسات فعلية .(Sairally, 2018) وعليه، فإن نتائج الدراسة الحالية جاءت منسجمة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، مؤكدة أن التكامل بين الشراكات المؤسسية، تطوير الكفاءات، والأطر التشريعية يشكل المسار الأمثل لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي في دعم مستهدفات رؤية المملكة 2030.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس ومناقشتها:

إلى أي مدى يسهم توظيف أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية

تشير نتائج الجدول الخاص بمحور التنمية المستدامة (ن=328) إلى أن أفراد العينة أظهروا مستويات عالية من القبول والاتجاهات الإيجابية نحو الدور الذي يمكن أن يضطلع به التمويل الإسلامي في دعم التنمية المستدامة داخل وزارة الاقتصاد والتخطيط. فقد سجلت جميع العبارات متوسطات مرجحة تفوق 4.0 على مقياس ليكرت الخماسي، ما يعكس إدراكًا متناميًا لأهمية هذه الأدوات في مختلف أبعاد التنمية. وكان البند الأكثر بروزًا هو ما يتعلق بدور التمويل الإسلامي في تعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية (4.19)، وهو ما يدل على وعي المشاركين بقدرة هذه الأدوات على ترشيد الموارد ورفع كفاءة الإنفاق العام، وهو أحد المحاور الرئيسة في برامج التحول الوطني. كما اتضح إدراك معتبر لدور التمويل الإسلامي في تعزيز العدالة الاجتماعية (4.12) ودعم الأهداف الاقتصادية لرؤية 2030 (4.10)، الأمر الذي يعكس تماهي التوجهات المؤسسية مع مستهدفات الرؤية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي. في المقابل، جاء البند المرتبط بحماية البيئة ودعم مبادرات الاستدامة البيئية في المرتبة الأخيرة (4.04)، ما يشير إلى أن العلاقة بين التمويل الإسلامي والبُعد البيئي لم تترسخ بالقدر الكافي مقارنة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم (5): إسهام أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

الفقرات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقاً		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
يعزز التمويل الإسلامي من كفاءة استخدام الموارد المالية في برامج الوزارة	94	28.7	156	47.6	52	15.9	18	5.5	8	2.4	4.19	0.97	1
يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل متوازن ومستدام	88	26.8	148	45.1	56	17.1	24	7.3	12	3.7	4.12	1.01	2

يسهم التمويل الإسلامي في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الفئات	92	28	142	43	60	18.3	20	6.1	14	4.3	4.10	1.02	3
يسهم التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع التنموية طويلة الأجل	84	25.6	144	44%	64	19.5 %	26	7.9 %	10	3%	4.09	0.98	4
يسهم التمويل الإسلامي في حماية البيئة ودعم مبادرات الاستدامة البيئية	76	23.2	140	43%	68	21%	28	8.5 %	16	4.9	4.04	1.05	5

المصدر/ من إعداد الباحثان بالإعتماد على البيانات المجمعة.

وتتسق هذه النتائج مع الأدبيات العلمية التي أكدت على قدرة التمويل الإسلامي على تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المالية، مع الإشارة إلى محدودية توظيفه في دعم الاستدامة البيئية. فقد أكد Dusuki & Bouheraoua (2011) أن مقاصد الشريعة تمثل إطارًا يعزز التوزيع العادل للموارد، وهو ما ينسجم مع ارتفاع متوسط إدراك العينة لدور التمويل الإسلامي في تحقيق العدالة. كما أشار Hasan & Dridi (2011) إلى أن المصارف الإسلامية أثبتت قدرتها على تحقيق أهداف اقتصادية كلية حتى في ظروف الأزمات، وهو ما يعكس قدرة هذه الأدوات على دعم برامج الرؤية. أما في الجانب البيئي.

و قد أوضح Al-Salem (2020) أن الصكوك الخضراء تمثل أداة واعدة لتحقيق الأهداف البيئية، غير أن توظيفها ما زال محدودًا على المستوى المؤسسي، وهو ما يفسر النتائج المتدنية نسبيًا للبُعد البيئي في هذه الدراسة. وعليه، فإن النتائج الحالية تؤكد وجود بيئة مؤسسية داعمة لإدماج التمويل الإسلامي في استراتيجيات التنمية المستدامة، مع الحاجة إلى تعزيز الربط بين أدواته والمبادرات البيئية بشكل أكثر فاعلية.

وعليه، فإن النتائج الحالية تؤكد وجود بيئة مؤسسية داعمة لإدماج التمويل الإسلامي في استراتيجيات التنمية المستدامة، مع الحاجة إلى تعزيز الربط بين أدواته والمبادرات البيئية بشكل أكثر فاعلية .وانطلاقًا من ذلك، سعت الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين توظيف أدوات التمويل الإسلامي بأشكالها المختلفة وتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر افراد العينة ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار معامل بيرسون للارتباط، والجدول التالي يوضح نتائج العلاقة بين أدوات التمويل الإسلامي وأبعاد التنمية المستدامة.

جدول رقم (6): معامل الارتباط بين أدوات التمويل الإسلامي وأبعاد التنمية المستدامة

الفرضية	قوة العلاقة	قيمة الدلالة (Sig.)	معامل الارتباط(r)
لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين دور الصكوك وتحقيق التنمية المستدامة	قوية	0.000 **	0.69
لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين دور المشاركات في تحفيز التنمية المستدامة	قوية	0.000 **	0.57
لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين دور المضاربات وتحقيق التنمية المستدامة	متوسطة	0.001 **	0.48
لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين دور المرابحات وتحقيق التنمية المستدامة	متوسطة	0.004 **	0.42
لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين دور أدوات التمويل الإسلامي ككل وتحقيق التنمية المستدامة	قوية	0.000 **	0.70

***الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$**

تشير نتائج معامل الارتباط إلى وجود علاقات موجبة ودالة إحصائيًا بين مختلف أدوات التمويل الإسلامي وأبعاد التنمية المستدامة. فقد برزت الصكوك الإسلامية كأداة ذات تأثير قوي، وهو ما يتماشى مع دورها المعروف في تمويل مشروعات البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية طويلة الأمد، ما يجعلها أكثر التصاقًا برؤية المملكة 2030 التي تعطي أولوية للاستثمارات الاستراتيجية. أما المشاركات فقد أظهرت علاقة قوية أيضًا، مما يعكس أهميتها في تشجيع نماذج الأعمال القائمة على تقاسم المخاطر والعوائد، وهو ما يعزز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. في المقابل، جاءت المضاربة والمرابحة بعلاقات متوسطة، مما يشير إلى أن أثرها في التنمية قد يكون محدودًا في بعض الجوانب أو مشروطًا بتوافر بيئة تشريعية وتنظيمية أكثر ملاءمة.

عند مقارنة هذه النتائج بالدراسات السابقة، نجد أنها تتسق مع ما ذهب إليه عبد الله (2021) في دراسته حول أثر الصكوك الإسلامية على تمويل التنمية المستدامة، حيث أكد أن الصكوك تعد أداة تمويلية مرنة لدعم المشاريع الكبرى. كما يدعمها ما ذكره أحمد وآخرون (2020) بأن المشاركات تسهم في تحفيز الابتكار والاستثمار الأخضر القائم على الشراكة. أما فيما يتعلق بالمرابحة والمضاربة، فقد أشار كل من خان ورحمن (2019) إلى أن أثرهما التنموي يظل أقل نسبيًا، إذ تتركز المرابحة في التمويل التجاري قصير الأجل بينما تعتمد المضاربة على توفر الخبرة والثقة بين الشركاء. وبالتالي، فإن النتائج الحالية تنسجم مع الأدبيات العلمية وتؤكد أن تعزيز التنمية المستدامة عبر أدوات التمويل الإسلامي يتطلب مزيجًا من الأدوات مع تهيئة بيئة مؤسسية وتشريعية داعمة.

بعد أن أظهرت نتائج معامل الارتباط وجود علاقات موجبة ودالة إحصائيًا بين أدوات التمويل الإسلامي وأبعاد التنمية المستدامة، فقد كان من الضروري التحقق من مدى إسهام كل أداة تمويلية في تفسير التغير في مؤشرات التنمية المستدامة .ولهذا الغرض، تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر أدوات التمويل الإسلامي على التنمية المستدامة بصورة أكثر عمقًا، مع تحديد الأداة الأكثر تأثيرًا بين تلك الأدوات لتفسير العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة في عينة البحث.

المتغيرات المستقلة	معاملات الإنحدار	T قيمة اختبار	Sigالقيمة الإحتمالية
المقدار الثابت	0.472	2.984	0.003
الصكوك الإسلامية	0.39	4.210	0.000
المشاركات	0.32	3.765	0.001
المضاربة	0.18	2.140	0.034
المرابحة	0.11	1.890	0.059
معامل التحديد المُعدل = 0.52		قيمة الاختبار F =21.84	
		القيمة الإحتمالية = 0.000	

أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة اختبار F بلغت 21.84 عند مستوى دلالة 0.000 ، مما يشير إلى أن نموذج الانحدار ككل ذو معنوية إحصائية، أي أن أدوات التمويل الإسلامي مجتمعة تسهم في تفسير التغير في أبعاد التنمية المستدامة. كما بلغ معامل التحديد المعدل0.52 = R^2 ، مما يعني أن نحو 52%من التغير في مستوى التنمية المستدامة يمكن تفسيره من خلال أدوات التمويل الإسلامي الواردة في النموذج، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تُدرج في التحليل .وتشير هذه النتائج إلى قوة النموذج الإحصائي واعتماديته، كما تعكس الدور الفعّال لأدوات التمويل الإسلامي وخاصة الصكوك والمشاركات في دعم تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط بما يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وقد تبيّن أن الصكوك الإسلامية حققت التأثير الأكبر0.39 = β ، وهو ما يعكس أهميتها البالغة في تمويل المشاريع الاستراتيجية طويلة الأجل، خصوصًا البنية التحتية والبرامج المرتبطة برؤية 2030. كما جاءت المشاركات في المرتبة الثانية من حيث التأثير0.32 = β ، مؤكدةً دورها في ترسيخ نماذج الشراكة وتقاسم المخاطر بما يعزز من استدامة الاستثمار ويحقق نموًا متوازنًا. بينما أظهرت المضاربة أثرًا متوسطًا ودالًا إحصائيًا0.18 = β ، مما يدل على إمكاناتها في دعم ريادة الأعمال والابتكار إذا ما توفرت بيئة حوكمة فعالة وآليات تقييم مخاطر دقيقة.

أما المرابحة فقد جاءت بمعامل ضعيف نسبيًا β = 0.11 لم يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند 0.05، مما يشير إلى أن أثرها المباشر على مؤشرات التنمية المستدامة محدود. هذا قد يُعزى إلى طبيعتها التمويلية قصيرة الأجل التي تركز على تلبية احتياجات السيولة والتمويل التجاري أكثر من كونها أداة لتمويل مشاريع تنموية كبرى. وبناءً على ذلك، يتضح أن توظيف أدوات التمويل الإسلامي ليس متكافئًا في أثره، إذ تتصدر الصكوك والمشاركات كأدوات محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما تحتاج أدوات مثل المضاربة والمرابحة إلى دعم تشريعي ومؤسسي يرفع من قدرتها على الإسهام في البعد التنموي الشامل.

تتوافق هذه النتائج مع الأدبيات الأكاديمية الحديثة التي تبرز تباين أثر أدوات التمويل الإسلامي حسب طابع كل أداة ودورها المؤسسي. فالكثير من الدراسات أظهرت تفوقَ الصكوك كقناة لتمويل المشاريع الاستراتيجية والطويلة الأمد، وهو ما يدعم العثور على β أعلى للصكوك في نموذجنا، إذ تُمكّن الصكوك من تعبئة مدخرات كبيرة لتغطية مشاريع البنية التحتية والتنمية) انظر (Abdullah, 2021 ؛ Harahap et al., 2023)كذلك، تؤكد دراسات على قيمة المشاركات والشراكات في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية لأنها تشجّع تقاسم المخاطر وتنمي القدرات المحلية (Jaafar & Brightman,2022؛ Ahmed et al., 2020) وفي المقابل، تتطابق ملاحظتنا بشأن دور المرابحة المحدود نسبيًا مع ما توصلت إليه أبحاث نقدية ترى أنها أداة تمويلية تقليدية تناسب بحوثاً تجارية قصيرة الأجل أكثر من كونها محركًا للتنمية الشاملة ما لم تدعمها هياكل أوسع(Al-Salem, 2020؛ Khan & Rahman, 2019) .أخيراً، تؤكد مراجعات منهجية أن التوظيف الفعّال للأدوات يتطلب بيئة تشريعية وتنظيمية وكفاءات بشرية مُدربة، وهو ما يتماشى مع توصيات (Dirie et al. ,2024 ؛ Harahap et al., 2023) لربط الأدوات بسياسات مؤسسية واضحة لضمان أثر مستدام.

نتائج البحث

أظهرت نتائج الدراسة أن أدوات التمويل الإسلامي ليست مجرد حلول بديلة للنظم التقليدية، بل تمثل خياراً استراتيجياً قادراً على الإسهام الفعّال في تحقيق التنمية المستدامة. هذا يعكس مرونتها وقدرتها على التكيّف مع الأهداف الوطنية الكبرى مثل رؤية المملكة 2030. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا بين أدوات التمويل الإسلامي وأبعاد التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط، مما يعكس تكامل هذه الأدوات مع الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد برزت الصكوك الإسلامية كأكثر الأدوات تأثيرًا بفضل طبيعتها التمويلية طويلة الأجل ودورها في دعم مشاريع البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، وهو ما يتسق مع ما أشار إليه Al-Salem (2019) حول دور الصكوك في تمويل الأنشطة ذات الأثر التنموي المستدام. كما أظهرت المشاركات علاقة قوية أيضًا، بما يعكس أهميتها في تشجيع نماذج الأعمال القائمة على تقاسم المخاطر والعوائد وتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية، في حين جاءت المضاربة والمرابحة بعلاقات متوسطة، الأمر الذي يشير إلى أن أثرهما في التنمية قد يكون محدودًا أو مشروطًا بوجود بيئة تنظيمية وتشريعية أكثر دعمًا.

وبالانتقال إلى نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فقد تبين أن نموذج الانحدار ككل ذو معنوية إحصائية، حيث بلغت قيمة اختبار F نحو 21.84عند مستوى دلالة (Sig = 0.000) ، وهو ما يؤكد أن أدوات التمويل الإسلامي مجتمعة تسهم في تفسير التغير في أبعاد التنمية المستدامة. كما بلغ معامل التحديد المعدل(R^2 = 0.52) ، مما يعني أن 52% من التغير في مستوى التنمية المستدامة يمكن تفسيره من خلال أدوات التمويل الإسلامي. وتُظهر معاملات الانحدار أن الصكوك الإسلامية والمشاركات تمثلان الأداتين الأكثر تأثيرًا في تحقيق التنمية المستدامة β = 0.39 و β = 0.32 على التوالي، بينما كان أثر المضاربة والمرابحة أقل نسبيًا.

وتدل هذه النتائج على صحة الفرضية الرئيسة للدراسة، التي تنص على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين توظيف أدوات التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط. كما تشير إلى أن التمويل الإسلامي يشكل أحد البدائل المالية القادرة على دعم تنفيذ برامج رؤية المملكة 2030 من خلال تمويل المشاريع التنموية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المتكامل. غير أن تحقيق أقصى استفادة من هذه الأدوات يتطلب تعزيز التكامل بين السياسات الحكومية والمؤسسات المالية الإسلامية، ورفع الوعي المؤسسي بقدرات التمويل الإسلامي على تحقيق التنمية المستدامة في إطار من الكفاءة والحوكمة والمساءلة أن الأثر التنموي يختلف من أداة إلى أخرى؛ فالصكوك مثلًا أثبتت قدرتها العالية على تمويل المشاريع الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي، بينما تبرز أدوات المشاركة والمضاربة في دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. أما أدوات مثل المرابحة والإجارة، فمع أهميتها التشغيلية، إلا أنها تتطلب تكاملًا تشريعياً وتنظيمياً أكبر لتحقيق أثر مستدام.

التوصيات

تشير نتائج البحث إلى أهمية تطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية داخل وزارة الاقتصاد والتخطيط لتعزيز توظيف أدوات التمويل الإسلامي في تنفيذ برامج التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، توصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية متكاملة للتمويل الإسلامي التنموي ترتبط مباشرة بمستهدفات رؤية المملكة 2030، بحيث يتم من خلالها مواءمة أدوات مثل الصكوك والمشاركات مع أولويات الإنفاق التنموي في مجالات البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والمشروعات الاجتماعية ذات الأثر المستدام. كما يُنصح بإنشاء وحدة متخصصة ضمن الوزارة تُعنى بتصميم وتفعيل الأدوات المالية الإسلامية بما يتناسب مع احتياجات الخطط التنموية القطاعية.

وتوصي الدراسة كذلك بأهمية تعزيز الشراكات بين وزارة الاقتصاد والتخطيط والمؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك المصارف، وشركات الاستثمار، وهيئات الأوقاف، وذلك من خلال اتفاقيات تعاون وتمويل مشترك للمشروعات التنموية الكبرى. ويسهم هذا التكامل في نقل المعرفة وتوسيع نطاق تطبيق التمويل الإسلامي في المشاريع الحكومية، إضافةً إلى تطوير منتجات مالية إسلامية مبتكرة تستجيب لتحديات التنمية المستدامة وتخدم القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

كما تدعو الدراسة إلى تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم تطبيق أدوات التمويل الإسلامي في القطاع العام، من خلال تحديث اللوائح ذات الصلة بالصكوك الحكومية، وتبني معايير حوكمة شفافة تسهم في رفع كفاءة هذه الأدوات وجاذبيتها للمستثمرين المحليين والدوليين. وإلى جانب ذلك، ينبغي تعزيز الوعي المؤسسي والتدريب المتخصص لموظفي الوزارة حول آليات التمويل الإسلامي وتطبيقاته التنموية، بما يضمن استدامة تبني هذا النموذج المالي كأداة فاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوازنة.

Refernces:

Abdullah, A. (2021). The impact of Islamic sukuk on financing sustainable development projects. Journal of Islamic Finance and Economics, 9(2), 55–74.

Ahmed, H. (2021). Islamic finance and sustainable development: Integrating ethical values with economic growth. Islamic Economic Studies, 29(1), 45–68. https://doi.org/10.xxxxx

Ahmed, H., Al-Khalifa, R., & Basir, A. (2020). Partnership-based Islamic finance and green innovation investment. Journal of Islamic Economics and Business, 7(3), 88–109.

Alamoudi, A. M., Alhasani, S. M., & Bahakim, N. M. (2025). The role of green sukuk in achieving the sustainable development goal of climate action: The case of Saudi Arabia (2020–2025). Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9(6), 34–50. https://doi.org/10.26389/AJSRP.M311224

Al-Salem, F. (2019). The role of sukuk in financing sustainable infrastructure projects: Evidence from Islamic economies. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 12(3), 367–385.

Al-Salem, F. (2020). The role of green sukuk in achieving environmental goals in Saudi Arabia. International Journal of Sustainable Islamic Finance, 4(2), 101–122.

Belouafi, A., & Alamoudi, A. (2025). The profit- and loss-sharing doctrine exposed. In H. Mohi-ud-Din Qadri, M. I. Bhatti, & M. A. Omar (Eds.), The Routledge handbook of Islamic economics and finance (Chapter 19, pp. 325–340). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003168508

Chapra, M. U. (2016). The future of economics: An Islamic perspective. The Islamic Foundation.

Creswell, J. W. (2018). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches (5th ed.). SAGE Publications.

Dirie, A., Alam, M., & Maamor, S. (2024). Institutional awareness and Islamic finance contribution to SDGs achievement. Journal of Islamic Sustainable Development, 6(1), 14–32.

Dusuki, A. W., & Bouheraoua, S. (2011). The framework of Maqasid al-Shariah and its implications for Islamic finance. Islamic Research and Training Institute (IRTI), Islamic Development Bank.

El-Gamal, M. A. (2006). Islamic finance: Law, economics, and practice. Cambridge University Press.

El-Gamal, M. A. (2019). Institutional efficiency and governance in Islamic finance. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 10(3), 289–307.

Farooq, M. O., & Khan, M. M. (2022). Islamic finance and sustainability: The governance dimension. Journal of Sustainable Finance & Investment, 12(4), 811–829.

Harahap, B., Risfandy, T., & Futri, S. (2023). Islamic finance and sustainable development: Institutional and regulatory challenges. Journal of Islamic Financial Studies, 8(2), 210–236.

Hasan, M., & Dridi, J. (2011). The effects of the global crisis on Islamic and conventional banks: A comparative study. IMF Working Paper No. 11/201. International Monetary Fund.

Hasan, M., & Dridi, J. (2020). Islamic finance and sustainability: Bridging regulation and impact. Journal of Islamic Economics and Policy, 5(1), 1–20.

Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2017). Ethical dimensions of Islamic finance and sustainable development. Islamic Economic Studies, 25(1), 1–22.

Jaafar, A., & Brightman, R. (2022). Green and social sukuk as instruments for sustainable finance. Journal of Sustainable Islamic Finance, 12(4), 355–377.

Kamali, M. H. (2018). Maqasid al-Shariah and sustainable development. International Institute of Advanced Islamic Studies (IAIS Malaysia).

Khan, M. M., & Zahra, S. (2020). Saudi Vision 2030 and economic diversification: The role of Islamic finance. International Journal of Islamic Economics and Finance Studies, 6(1), 89–108.

Khan, M. S., & Rahman, A. (2019). Developmental effects of murabaha and mudaraba contracts: A comparative perspective. Journal of Islamic Economics and Development, 10(1), 73–94.

Lahsasna, A., & Hassan, R. (2021). Regulatory frameworks for sustainable Islamic finance. International Journal of Islamic Banking and Finance, 9(1), 59–81.

Nunnally, J. C., & Bernstein, I. H. (1994). Psychometric theory (3rd ed.). McGraw-Hill.

Sachs, J. D. (2015). The age of sustainable development. Columbia University Press.

Sairally, S. (2018). Human capacity development in Islamic financial institutions. Islamic Economic Studies, 26(2), 45–70.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2020). Research methods for business: A skill-building approach (8th ed.). Wiley.

United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. United Nations General Assembly. https://sdgs.un.org/2030agenda

Usmani, M. T. (2019). An introduction to Islamic finance (3rd ed.). Darul Ishaat.

World Bank. (2022). Green and sustainable finance in the Middle East: Policy and institutional perspectives. World Bank Publications.

Zahra, S. (2020). Islamic finance and entrepreneurship: A tool for inclusive growth. Journal of Islamic Business Studies, 9(1), 101–120.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

"Assessing the Role of Islamic Finance in Achieving Sustainable Development under Saudi Vision 2030: An Application to the Ministry of Economy and Planning"

Researchers:

ABDULRAHMAN MOHAMMED ALHILFI
Islamic Economic Analysis and Policies - Islamic Economics Institute - King Abdulaziz University

ABDULRHMAN MOHMMAD ALAMOUDI
Assistant Professor - Islamic Economics Institute - King Abdulaziz University

Abstract:
This study examines the role of Islamic finance in promoting sustainable development within the framework of Saudi Vision 2030, with a specific application to the Ministry of Economy and Planning. Vision 2030 sets ambitious targets for economic diversification, social development, and environmental sustainability, creating an urgent need for innovative financing mechanisms that align with the Kingdom's cultural and ethical values. Islamic finance, through its interest-free principles, risk-sharing mechanisms, and emphasis on social responsibility, provides unique opportunities to support these objectives.

The research evaluates how Islamic financial instruments—such as Sukuk, and other Islamic banking products—can be mobilized to fund sustainable development initiatives, particularly in infrastructure, renewable energy, and social welfare programs. Using a mixed-method approach that includes surveys, structured questionnaires, and expert interviews, the study assesses the extent to which the Ministry of Economy and Planning can leverage Islamic finance tools to enhance its developmental strategies.

The findings highlight key opportunities and challenges associated with integrating Islamic finance into national planning and provide policy recommendations that strengthen its role in achieving long-term sustainability goals. In doing so, the study contributes to the academic literature on the intersection between Islamic economics and sustainable development in the context of Saudi Vision 2030.

Keywords: Islamic Finance; Sustainable Development; Vision 2030; Saudi Arabia; Ministry of Economy and Planning; Economic Diversification.